هجمات مسلحة على مقار أمنية في سيناء

القاهرة/وكالات

هاجم مسلحون متشددون أهدافا أمنية في مدينة العريش عاصمة محافظة شمال سيناء.

في غضون ذلك، اعترضت اسرائيل صاروخا انطلق من سيناء وفجرته فوق مدينة ايلات السياحية الواقعة على البحر الأحمر.

وقبل أيام، أكد الجيش المصري إن 60 مسلحا قتلوا في سيناء في يوليو الماضي وأغسطس الحالي وأصيب 64 آخرون في عمليات للجيش والشرطة في المحافظة التي خفت القبضة الأمنية بها بعد الاطاحة بالرئيس حسني مبارك في انتفاضة شعبية في 2011م.

وذكر مصدر أمني أن المسلحين أطلقوا قذائف صاروخية على قسم شرطة ثان في العريش وأن عبوات ناسفة محلية الصنع ألقيت على مقار أمنية أخرى بالمدينة.

ومضى قائلا "هناك أنباء عن سقوط مصابين".

ومنذ قرار عزل الرئيس الإسلامي محمد مرسي الذي اتخذته قيادة الجيش في الثالث من يوليو صعد المسلحون الذين يعتقد أنهم مؤيدون لمرسي هجماتهم على المقار الشرطية والعسكرية في شمال سيناء.

وقال المصدر ذاته إن أفراد شرطة بقسم شرطة ثالث في العريش تبادلوا اطلاق النار أيضا مع مسلحين كما تبادل القائمون على حماية مبنى المخابرات العامة في المدينة النار مع المسلحين.

وحلقت مروحيات حربية في سماء المدينة اثناء الاشتباكات.

وفي حادث منفصل اعترضت إسرائيل صاروخا قرب شبه جزيرة سيناء وفجرته في الجو فوق مدينة إيلات الجنوبية. وقال شهود يقيمون قرب الحدود المصرية الإسرائيلية إن ثلاثة صواريخ على الأقل أطلقت من سيناء في اتجاه إسرائيل.

وكانت إسرائيل قد أغلقت مطار إيلات يوم الخميس مشيرة إلى تهديدات من متشددين في سيناء يخوضون مواجهة مستمرة مع الجيش المصري.

وغداة ذلك قتل اربعة مقاتلين جهاديين كانوا يستعدون لمهاجمة اسرائيل انطلاقا من سيناء.

وقالت جماعة جهادية مصرية انهم قتلوا في الاراضي المصرية بطائرات اسرائيلية بدون طيار. لكن الجيش المصري نفى انذاك مؤكدا وقوفه وراء الهجوم على الجهاديين.

ورفض المسؤولون الاسرائيليون من جهتهم تبني العملية وابقوا على الغموض.

وقد نصب الجيش الاسرائيلي في يوليو بطارية مضادة للصواريخ من منظومة "القبة الحديدية" في مدينة ايلات الواقعة قرب الحدود مع شبه جزيرة سيناء المصرية التي تشهد اضطرابات.

وكانت وسائل الاعلام الاسرائيلية اوضحت آنذاك أن نصب هذه البطارية يهدف إلى حماية هذا المنتجع البحري الذي يشهد موسما سياحيا مزدهرا، من صواريخ قد تطال المنطقة من جراء العمليات التي ينفذها الجيش المصري ضد مسلحين متشددين في سيناء.

وتعرضت ايلات التي يؤمها في الصيف سياح اسرائيليون واجانب لعدة صواريخ اطلقت من سيناء المصرية.

وسقط الصاروخ الاخير الذي لم يعثر على حطامه الا بعد ايام، في الرابع من يوليو في شمال المدينة.

ونشرت مصر في يوليو قوات اضافية في سيناء للتصدي للمجموعات المتطرفة المسلحة التي زادت من الهجمات التي تستهدف اساسا قوات الامن، منذ عزل الجيش الرئيس الإسلامي محمد مرسي.

وتسكن شبه جزيرة سيناء اكثرية من البدو الذين يقيمون علاقات صعبة منذ فترة طويلة مع السلطة المركزية، وقد جعلت منها مجموعات إسلامية قاعدتها الخلفية لشن هجمات على اسرائيل.

روسيا تتوقع انعقاد مؤتمر جنيف2 في أكتوبر المقبل

موسكو/ وكالات

أكدت روسيا رغبتها بعقد مؤتمر سلام سوريا في اقرب فرصة ممكنة لكنها استبعدت حدوث ذلك قبل اكتوبر القادم لازدحام جدول المواعيد الدبلوماسية قبل هذا الشهر.

وتوقع جينادي جاتيلوف نائب وزير الخارجية الروسي إجراء المزيد من المحادثات في نهاية شهر أغسطس الحالي حول الإعداد لما يعرف باسم مؤتمر جنيف 2 الذي يهدف للجمع بين ممثلين للمعارضة السورية وحكومة الرئيس بشار الأسد.

وقال جاتيلوف لوكالة انترفاكس الروسية للانباء "من غير المرجح أن يعقد (مؤتمر السلام) في سبتمبر لأن هناك أحداثا شتى من بينها الأسبوع الوزاري في الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة.

وأضاف "نحن نؤيد عقده في أقرب وقت ممكن لكن ينبغي أن نكون واقعيين فيما يتعلق بالظروف التي قد تؤثر على المنتدى."

واتفق مسؤولون روس وأميركيون الأسبوع الماضي على عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن لكنهم لم يقدموا خطة ملموسة لاقناع الطرفين المتحاربين بالجلوس إلى طاولة المفاوضات.

وكانت واشنطن وموسكو قالتا إنهما ستحاولان عقد المؤتمر بحلول نهاية مايو المنصرم.

لكن موعد عقد المؤتمر ظل يتأخر لأسباب من بينها انقسام مقاتلي المعارضة وفشلهم في الاتفاق على من يمثلهم فيه.

واستبعد الأخضر الإبراهيمي وسيط الأمم المتحدة والجامعة العربية للسلام في سوريا عقد المؤتمر قبل أغسطس وأجرى محادثات مع مسؤولين أميركيين وروس كبار في جنيف.

ومما زاد من التساؤلات حول موعد عقد المؤتمر بل واحتمال عقده أصلا تلك المكاسب التي حققها الأسد على أرض المعركة.

وقال جاتيلوف إن روسيا ما زالت حريصة على مشاركة إيران في المحادثات وهو اقتراح لم تؤيده واشنطن.

تحول تكتيكي لقاعدة العراق مع تصاعد أعمال العنف

بغداد/وكالات

أخذت أعمال العنف في العراق منحى تصاعديا خطيرا خلال شهر رمضان وإجازة العيد مع انتهاج تنظيم القاعدة أساليب تكتيكية جديدة لتنفيذ عملياتها الهجومية.

وسقط عشرات القتلى والجرحى في أحدث هجوم انتحاري شمال بغداد في إطار أسوأ موجة عنف يشهدها العراق منذ حوالي خمس سنوات.

وانفجرت قنبلتان احداهما قرب ملعب والأخرى قرب مدرسة فقتل ستة أشخاص واصيب العشرات بعضهم أطفال في بلدة المقدادية التي تبعد 80 كيلومترا شمال شرقي العاصمة.

وتمثل هذه التفجيرات تحولا في الأساليب التي يشتبه في أن جماعات مسلحة تتبعها فلم تعد هجماتها المتزايدة تقتصر على نقاط التفتيش العسكرية والأسواق وأصبحت تستهدف كذلك المقاهي وأماكن الترفيه التي تستخدمها الأسر والأطفال.

وجاءت أحدث تفجيرات في اليوم نفسه الذي أعلن فيه تنظيم القاعدة مسؤوليته عن سلسلة هجمات في أنحاء العراق قتلت العشرات خلال عطلة عيد الفطر فيما يزيد المخاوف من اتساع اعمال العنف الطائفي.

وأعلنت الدولة الإسلامية في العراق والشام -وهي التنظيم الذي نشأ هذا العام من اندماج جناحي القاعدة في سوريا والعراق- مستخدمة مواقع جهادية على الانترنت مسؤوليتها عن الهجمات في بغداد ومحافظات أخرى في الجنوب السبت.

وحذرت الحكومة كذلك من مواجهة مزيد من العنف ما لم تضع حدا لحملة اعتقال الأشخاص المشتبه بهم.

وأفادت الشرطة ومصادر طبية إن قنابل انفجرت في أسواق وشوارع ومتنزهات السبت مع احتفال العائلات العراقية بعيد الفطر وقتل نحو 80 شخصا وأصيب كثيرون.

وكان شهر رمضان أحد أدمى شهور الصوم في العراق منذ سنوات حيث يقاتل مسلحون سنة الحكومة العراقية التي يقودها الشيعة.

وأوضحت احصاءات الأمم المتحدة أن شهر يوليو الماضي سجل أعلى عدد للقتلى في شهر واحد منذ عام 2008م مع مقتل أكثر من ألف عراقي.

وأدى تجدد العنف إلى أن تصدر واشنطن بيانا تدين فيه الهجمات وتعرض العمل عن كثب مع بغداد لمواجهة تنظيم القاعدة وجماعات أخرى.

ووقع أسوأ حادث منفرد في بلدة بلد حيث قال رئيس المجلس البلدي ان كل الاصابات كانت بين المدنيين.

ووقع الهجوم قرب مدينة الموصل التي تبعد 390 كيلومترا الى الشمال من بغداد اعترض مسلحون سيارة تقل ثلاثة جنود كانوا في طريقهم للانضمام الى وحدتهم وقتلوهم رميا بالرصاص.

ولم يعرف على الفور من الذي وراء اعمال العنف لكن يرجح ان يشتبه في أن يكون مرتكبها اعضاء الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وقالت الجماعة التي أعلنت المسؤولية عن اقتحام سجون في العراق الشهر الماضي في هجمات هرب خلالها مئات السجناء المدانين ان حملة الحكومة لاعتقال المشتبه بهم وتشديد الامن في العاصمة جعل الامور اسوأ.

وقالت وزارة الداخلية يوم الأحد إن التقارير الاعلامية عن الهجمات مبالغ فيها وإن حملتها الأمنية الأخيرة كانت فعالة.

روحاني يتعهد بتغيير واسع في إيران

طهران / وكالات

أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني أنّ حكومته ستتخذ، خلال الستة أشهر القادمة، خطوات ضرورية لمعالجة الوضع الاقتصادي في البلاد، وعلى رأسها وضع نظام مالي جديد والعمل على التقليص من ظاهرة البطالة ودعم الاستثمار.

وجاءت كلمة «روحاني» في إطار دفاعه عن تشكيلة الحكومة التي اقترحها وتتكوّن من 18 وزيرا. وانتقد روحاني ضمنيًا بعض أعضاء مجلس الشورى الذي شرع في مناقشة مدى أهلية حكومته في جلسة علنية، حيث سادت أجواء من «التوتر» الجلسة الأولى عند إلقاء روحاني خطاب الثقة.

وتعمّد نواب متشدّدون في تشتيت انتباه روحاني، من خلال النقاشات الجانبية بصوت مرتفع، وتكرار الخروج من البرلمان رغم كل مناشدات رئيسه علي لاريجاني بالصمت والاستماع إلى خطاب الرئيس. ومن المنتظر أن يستكمل البرلمان الإيراني، خلال الأيام الثلاثة القادمة، ترشيح أعضاء الحكومة الجديدة التي اختارها «روحاني».

وقد هدّد نواب متشددون بأنهم سيأخذون بعين الاعتبار موقف الوزراء المقترحين من «فتنة العام 2009» وهي التسمية التي يطلقونها على الانتخابات الرئاسية وما أعقبها من احتجاجات هدّدت آنذاك بانهيار النظام. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحكومة هي حكومة تكنوقراط تتمثل مهمتها أساسا في إنعاش الاقتصاد الإيراني الذي تضرّر جراء العقوبات الغربية. وبحسب مراقبين فإن أعضاء الحكومة المقترحة يتمتعون بخبرة كبرى، فقد شغلوا مناصب في حكومة الرئيس الأسبق «أكبر هاشمي رفسنجاني» والرئيس الإصلاحي الأسبق «محمد خاتمي».

وتترقب الدول الست الكبرى أن يعمل الرئيس الإيراني الجديد وحكومته على تحسين العلاقات مع المجتمع الدولي وحلّ أهم القضايا العالقة وعلى رأسها برنامج إيران النووي. دعا روحاني إلى التعاون بدلا من التصادم بحجة الرقابة بين مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) والحكومة.

وأعرب روحاني عن أمله بتحديد مصير الحكومة الحادية عشرة بالسرعة الممكنة، مبديا ثقته بأن الأخلاق الدينية السامية والإنصاف سيسودان جميع مراحل عملية التصويت على الثقة للوزراء.

ولفت الرئيس الايراني إلى الأسباب التي دعته للمشاركة في الانتخابات الرئاسية، قائلا: إنني في ضوء معرفتي لظروف البلاد الحساسة وبعد إجراء الكثير من المشاورات والدراسات قرّرت الدخول إلى ساحة المنافسة الانتخابية وسعيت منذ البداية لأطلع الشعب بصورة صحيحة وشفافة على تحليلاتي إزاء هذه الظروف الحساسة والتوجهات التي اتصوّرها لتحسين الأمور.

كما تساءل: هل أن الأسلوب المتخذ من قبل الدول الغربية يعتبر طريقا لحل مشكلة دولية أم لا؟، وهل أنّه ينبغي فرض مختلف الضغوط على الحاجات الأساسية للشعب (الإيراني) لحلّ قضية ما، في حين أن لها في العصر الحاضر أساليب حلول مختلفة عقلانية ومقبولة؟.

أوضح الرئيس الإيراني أن الحكومة ستتّبع، فيما يتعلق بقضايا ومشاكل البلاد، مسارين متوازيين، قائلا «من جانب سنسعى في المجال الدبلوماسي إلى التغلب على التحدي الدولي القائم في إطار سياسة الشعب الداعية إلى الاستقلال وأن نتمكن من إيقاف المسار الراهن غير الجيّد، وأن نعتبر من جانب آخر محدودية المصادر بمثابة فرصة لزيادة الأنشطة أيّ أنه ينبغي علينا أولا زيادة المصادر الاقتصادية وأن نعمل ثانيا العمل على تطويرها. كما أكد روحاني في كلمته بأن الأولوية الأخرى للحكومة هي خفض نسبة التضخم من خلال السيطرة على تسارعه، مضيفاً أن ذلك من شأنه أن يزيد نمو الاستثمارات ويساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث أن نتائجه الإيجابية ملحوظة.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية، أكد روحاني بأن الحكومة تؤمن في السياسة الخارجية بالاعتدال الذي يعني التوازن بين الحقائق والأهداف، مُشدّدا على أنه لا مكان للإفراط والتفريط في نهج الاعتدال. وأضاف أن نهج الحكومة في السياسة الخارجية هو التحرّك الواقعي والذكي والتعاطي البناء بهدف الارتقاء بمكانة إيران وأمنها وتطوّرها وتحقيق مصالحها الوطنية وتنميتها الشاملة.

وفي السياق ذاته، اعتبر روحاني أنّ إزالة التوتر والحيلولة دون حدوثه وإيجاد التعاطي المتبادل، يُعدّ محورا آخر للسياسة الخارجية للحكومة، قائلا إن التعاطي البنّاء يكون على أساس الاحترام المتبادل ومن موقف التكافؤ.

وأكد رئيس الجمهورية الإيرانية بأن مجال السياسة الخارجية ليس مجال النزاعات الحزبية، مضيفا أنّ مثل هذا المجال الخطير يتطلب الانضباط في الكلام والممارسة وتصميم وتقديم مواقف منسجمة ومدروسة وشاملة وتنفيذ دقيق، ذلك لأن السياسة الخارجية هي مجال اتخاذ القرار الذي يتحقق بالدقة في العمل.

وسط أجواء من التوتر بسبب توسيع الاستيطان في الأراضي المحتلة

اليوم استئناف الجولة الثانية من المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية

تقرير/قاسم الشاوس

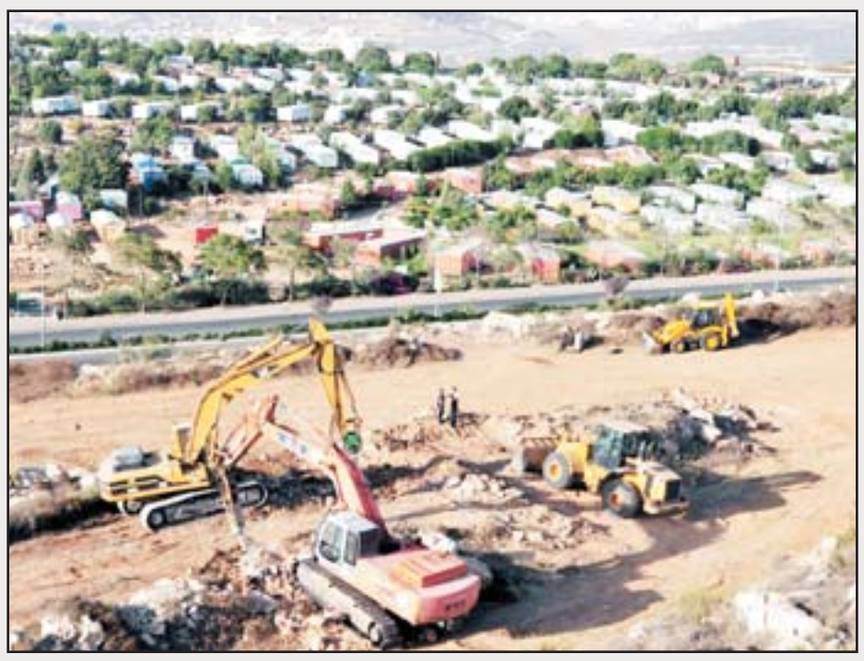

تستأنف اليوم في الأراضي المحتلة الجولة الثانية من مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية وسط أجواء من التوتر بين الجانبين على خلفية قيام إسرائيل بتكثيف عملية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك بهدف القضاء على الآمال المعقودة في ميلاد الدولة الفلسطينية على حدود 1967م، وكدليل واضح على تهرب الكيان الصهيوني من استحقاقات التسوية وإفشال الجهود الأميركية المبذولة في هذا الصدد.

وتسعى إسرائيل مع سبق الإصرار والترصد لقتل روح التسوية في مهدها وذر الرماد على العيون من خلال دغدغة مشاعر الفلسطينيين في إطلاق أسرى انتهت محكوميتهم.

ولا تمتلك الولايات المتحدة التي تقود المفاوضات الحالية أي رؤية مستقبلية أو ضمانات تفضي بالخروج بنتائج ملموسة في المفاوضات تحقق وعود عرقوب على الأقل بقيام الدولة الفلسطينية التي كان يتوجب إنشاؤها عام 2004م حسب وعود حكومات الإدارات الأميركية السابقة، وهذا الخوى إلى جانب قنبلة الاستيطان دفع حماس إلى رفضها من باب أنها مفاوضات عبثية لا يلزم إسرائيل بأدنى اتفاقاتها والمواثيق والقرارات الأممية ومقررات واي - ريفر ومبادئ مدريد وإخوانها.

ودعا وزير الخارجية الأميركي جون كيري الفلسطينيين لعدم 'الرد سلبا' على إعلان إسرائيل بناء 1200 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مؤكدا أن المستوطنات 'غير شرعية'.

وفي ذات الإطار نددت كل من روسيا والاتحاد الأوروبي بالخطط الاستيطانية الجديدة، وحذرتا من اتخاذ خطوات لا تساعد على الاستمرار في المفاوضات.

ووصفت الخارجية الروسية في بيان لها أمس الاثنين الخطط الإسرائيلية بأنها خطوة 'غير بناءة'، وقالت إن 'نشر مثل هذه الخطط قبيل الجولة الجديدة من المفاوضات يعد خطوة غير بناءة تعقد أجواء المفاوضات'.

ونقلت وكالة أنباء إنترفاكس الروسية عن البيان أن الخارجية الروسية تعد المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية المعلن عنها 'غير شرعية من وجهة نظر القانون الدولي' وتثير قلقا بالغا لدى موسكو.

كما أدان الاتحاد الأوروبي بشدة الخطط الاستيطانية الجديدة، وجدد متحدث باسم مسؤولة العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون التأكيد على الموقف القديم الذي يرى أن المستوطنات في الضفة الغربية غير مشروعة بموجب القانون الدولي، 'كما أنها تهدد بعدم إمكانية حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني القائم على أساس الدولتين'.

وأضاف المتحدث باسم آشتون أنه من المهم أن تبدأ المحادثات الأسبوع الجاري وأن تحقق تقدما، مطالبا بالتخلي 'عن الخطوات التي يمكن أن تقوض المفاوضات'.

ويأتي ذلك في وقت نشرت فيه إسرائيل قائمة بأسماء 26 أسيرا فلسطينيا سيفرج عنهم، بعد أن أقرت لجنة وزارية إسرائيلية خاصة عملية الإفراج.

وهذه الدفعة الأولى من المفرج عنهم -وليس فيهم أي أسير من القدس أو من عرب 48 تأتي ضمن أربع دفعات تتوالى -حسب وسائل الإعلام الإسرائيلية- تبعا لمدى تقدم المفاوضات، سيفرج في نهايتها عن 104 أسرى اعتقلوا -ما عدا واحدا- قبل توقيع اتفاقية أوسلو.

محطات مفاوضات السلام

مرت عملية مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعدد من المحطات، دون أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق يرضيهما، وفي ما يلي المحطات الرئيسية في هذه العملية، حيث ستستأنف المفاوضات في 14 أغسطس الحالي في القدس وأريحا بالضفة الغربية:

- الأول من نوفمبر 1991م: مؤتمر مدريد للسلام يحدد إطارا لعملية السلام.

- 13 سبتمبر 1993م: إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية توقعان إعلان مبادئ للحكم الذاتي بعد أشهر من المفاوضات السرية في أوسلو.

- 4 مايو 1994م: رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات يوقعان اتفاقا للحكم الذاتي في القاهرة.

- 25-11 يوليو 2000م: الرئيس الأميركي بيل كلينتون يستضيف محادثات بين عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في كامب ديفيد، إلا أنها انهارت بسبب الخلافات على مسألتي القدس واللاجئين الفلسطينيين، مما أدى إلى اندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة.

- 21 يناير 2001م: محادثات في طابا (مصر) تخفق في إحياء عملية السلام.

- 4 يونيو 2003م: إطلاق 'خريطة طريق' لإنشاء دولة فلسطينية بحلول 2005 في قمة بالأردن، شارك فيها الرئيس الأميركي جورج بوش ورئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون والرئيس الفلسطيني محمود عباس.

- 27 نوفمبر 2007م: عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت يستأنفان المفاوضات رسميا في أنابوليس بولاية مريلاند الأميركية.

- 27 ديسمبر 2008م: إسرائيل تشن هجوما عسكريا مدمرا استمر 22 يوما على قطاع غزة والفلسطينيون يعلقون المفاوضات.

- 2 سبتمبر 2010م: الرئيس الأميركي باراك أوباما يطلق مفاوضات مباشرة في قمة بالبيت الأبيض مع عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

- 26 سبتمبر 2010: انتهاء تجميد جزئي للبناء الاستيطاني في الضفة الغربية مما أدى إلى انهيار المفاوضات المباشرة.

- 19 مايو 2011م: نتنياهو يرفض دعوة أطلقها الرئيس باراك أوباما إلى إقامة دولة فلسطينية بحدود 1967م أي في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

اللجنة الرباعية

- 23 سبتمبر 2011م: اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط التي تضم الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة تكشف خطة لإطلاق مفاوضات السلام، تشمل استئناف الحوار خلال شهر التزاما بالتوصل إلى اتفاق سلام بحلول نهاية 2012م.

- 31 أكتوبر 2011م: الفلسطينيون يقبلون في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) وإسرائيل تعلن عن بناء 2000 وحدة سكنية استيطانية في القدس والضفة الغربية وتجميد تحويل أموال إلى السلطة الفلسطينية.

- 3 يناير 2012م: لقاءات مغلقة بين مفاوضين إسرائيليين وفلسطينيين في الأردن. وفي 25 من الشهر نفسه، استبعد مسؤول فلسطيني كبير بعد اجتماع خامس بين الجانبين استئناف المفاوضات.

- 10 يونيو 2012م: أكد الجانبان أن حوارا هادئا يجري بينهما مع أن المفاوضات المباشرة مجمدة.

- 30 أبريل 2013م: جامعة الدول العربية تدخل تعديلات على مبادرة السلام العربية (2002م) لتشمل مبادلة أراض.

- 19 يوليو 2013م: وزير الخارجية الأميركي جون كيري ينتزع بعد مفاوضات مكثفة وفي ختام زيارة سادسة للمنطقة اتفاقا مبدئيا على استئناف مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

- 28 يوليو 2013م: أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن المفاوضات ستستأنف. وبعد يوم واحد جرت مفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين في 29 و30 يوليو بواشنطن.

وستعقد جولة ثانية في 14 أغسطس الحالي في القدس وأريحا بالضفة الغربية.

- 11 أغسطس 2013م: وافقت لجنة وزارية على الإفراج عن 26 أسيرا فلسطينيا معتقلين منذ ما قبل توقيع اتفاقات أوسلو في 1993م، لكن إسرائيل أغضبت في الوقت نفسه الجانب الفلسطيني بعد طرح عطاءات استيطانية جديدة.